نحن ماضون في طريق الإصلاحات الاقتصادية.. والاستغلال الأمثل لمواردنا وفي مقدمتها الزراعة والسدود للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الحبوب والخضروات والفواكة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

تنفيذ أضخم وأول مشروع من نوعه في قطاع التعدين في اليمن لاستغلال وتطوير الزنك والرصاص والفضة

لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية إلى قطاع المعادن الغني في اليمن

الحكومة ومؤسسة التمويل الدولية تطلقان أول برنامجاً لتحسين بيئة التعدين

صخور معدنية

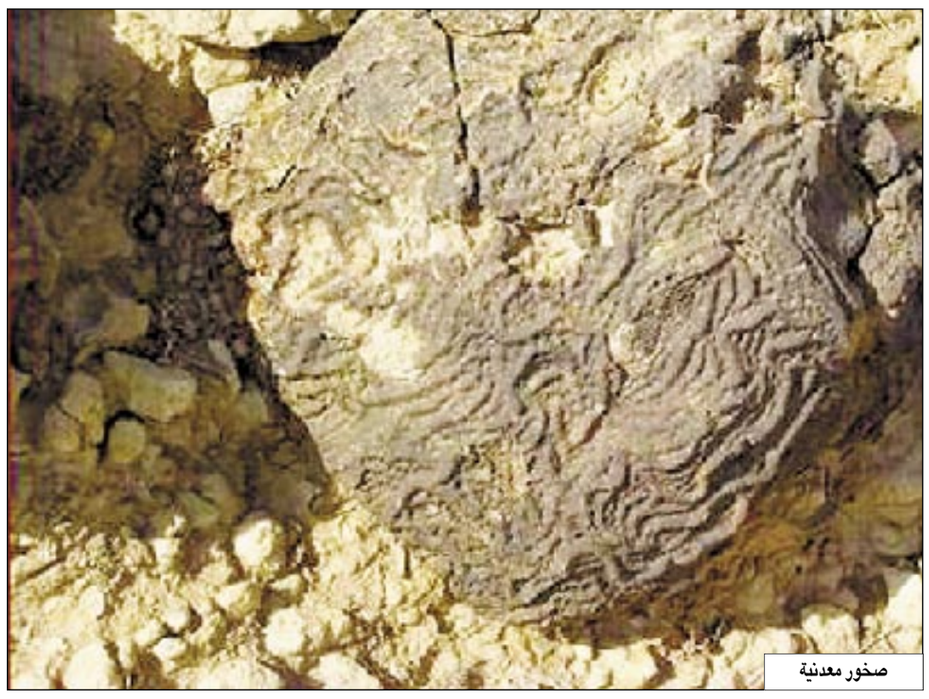

صخور معدنية

صخور معدنية

صنعاء /سبأ :

أطلقت مؤسسة التمويل الدولية التي تمثل ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الحكومة مؤخراً مشروعاً هو الأول من نوعه لتحسين وتبسيط إجراءات إقامة المشاريع الخدمية والتنموية خاصة في مجال التعدين في اليمن في خطوة تهدف لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية إلى قطاع المعادن الغني في اليمن، حيث تتوقع المؤسسة الدولية أن يرفد قطاع التعدين في اليمن الخزينة العامة بنحو مليار دولار سنوياً.

وأوضح رئيس الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الدكتور إسماعيل الجند ان الهيئة دشنت أخيراً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بموجب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين العام الماضي تنفيذ برنامج وطني هو الأول بهذا المجال يهدف إلى تعزيز إطار سياسات التعدين في اليمن بما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع الحيوي.

وأشار الجند في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إلى أن الاتفاقية تتضمن قيام المؤسسة الدولية بمراجعة قوانين قطاع التعدين اليمني ولوائحه ونظمه المالية ودراسة الإجراءات الإدارية الخاصة بهذا القطاع وإعادة تصميمها ووضع سياسة تعدين قومية وكذا مراجعة وظائف هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالتعاون مع وزارة النفط والمعادن بهدف استقطاب استثمارات القطاع الخاص في مجال المعادن مرتفعة القيمة.

ويهدف المشروع الجديد المدعوم دولياً إلى إطلاق إجراءات مبسطة لبدء تنفيذ المشاريع وتذليل الصعوبات أمام المستثمرين في القطاع الخاص وخفض تكلفة تسجيل المشاريع الجديدة والوقت الذي تستغرقه هذه الإجراءات لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ونوه الجند بأن اليمن لديها قدرات هائلة في قطاع التعدين وأن تحسين إطار سياسات هذا القطاع من شأنه المساهمة في جذب استثمارات جديدة مما سيدعم اقتصاد اليمن.

وقال:" إن قانون التعدين القائم في اليمن حالياً ومسودات اللوائح التنفيذية له تعكس رغبة الحكومة في تحرير الصناعة ، خاصة أن هناك وثيقة شاملة لسياسات التعدين في اليمن، لافتاً إلى أن النظام المالي الحالي وضع اليمن في مرتبة متأخرة مقارنة بالبلدان الأخرى المتميزة في مجال التعدين كما أن الإجراءات اللازمة لاستخراج الرخص والتصاريح والحصول على الموافقات غير موحدة".

وأضاف:" لجذب شركات التعدين الكبرى ينبغي تزويد هذه الشركات بإطار عمل شامل يحدد بوضوح ما الذي يمكن لمستثمري القطاع الخاص عمله وما هي الظروف التشغيلية وما الذي يتطلب عمله من أجل البدء في عمليات التشغيل".

أول مشروع في قطاع التعدين

وأكد إن الحكومة ممثلة بهيئة المساحة الجيولوجية شرعت مؤخراً في تنفيذ سلسلة من الخطوات والإجراءات الفعلية للاستفادة من الفرص الاستثمارية لقطاع التعدين ، وفي ضوء ذلك تستكمل حالياً الترتيبات والتحضيرات لإطلاق الأعمال الإنشائية خلال الربع الرابع من العام الجاري لتنفيذ أضخم وأول مشروع من نوعه في قطاع التعدين في اليمن لاستغلال وتطوير الزنك والرصاص والفضة في اليمن بتكلفة إجمالية تصل إلى ١٧٦ مليون دولار ، والذي تمتلكه ثلاث شركات عالمية استثمارية متخصصة بريطانية وأمريكية ويمنية، وذلك بعد أن نجحت الشركة أنجلو أمريكان المشاركة في المشروع من دراسة الجدوى الاقتصادية للخام، وتم تقدير احتياطيه بـ ١٢ . ٦ مليون طن بدرجة تركيز تبلغ ٩ ٪ للزنك، ١ . ٢٠ ٪ للرصاص، و٦٨ جراما / طنا للفضة.

إلى جانب متصل توقعت مؤسسة التمويل الدولية أن يرفد قطاع المعادن في اليمن حال استغلال إمكانيات هذا القطاع الحيوي وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات التعدينية الخزينة العامة للدولة مليار دولار سنوياً.

وقالت المؤسسة الدولية في تقرير نشر أخيراً:" إن قطاع التعدين في اليمن يمتلك إمكانيات هائلة يمكن أن تساهم بحوالي ٧,٣ ٪ في حصيلة الاقتصاد القومي للبلاد.

وأشارت في بيانها حول مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن الذي تنفذه بالتعاون مع الحكومة اليمنية إلى أهمية صناعة التعدين الدولية لجعل اليمن وجهتهم المقصودة لاستغلال هذه الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها اليمن، مؤكدة أن كثيراً من المشاريع التي ستقوم بتبسيطها المؤسسة الدولية سيسهم فيها عدد من المستثمرين الخليجيين واليمنيين.

ويمثل الهدف الرئيس لمشروع تسحين بيئة التعدين في اليمن وتقوية إطار خطة التعدين الحالية وتطويرها وتوفير مناخ استثماري جذاب ومناسب يستند على إطار شامل لخطة تعدينية ترتكز على أفضل نظام دولي في هذا المجال. وتشير النتائج المتوقعة من هذا المشروع إلى إيجاد إطار قانوني ونظام مالي وإداري لقطاع التعدين يرتكز على أفضل مثال دولي مخطط ومدروس ، ومن المتوقع أن يقدم هذا الإطار القانوني الجديد المزيد من الشفافية للحقوق المعدنية وتحسين ضمانات الملكية للمستثمرين.

كما تشمل النتائج المتوقعة تخفيض الغطاء البيروقراطي من حيث الوقت والكلفة بغرض الحصول على أجازات البحث وتراخيص الاستكشاف وعقود الاستغلال للثروات المعدنية .

اعداد قانون تعدين جديد

الدكتور جابر السنباني مدير مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن من جهته أشار الى ان مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن والذي يتم تنفيذه على ضوء الاتفاقية التي وقعتها اليمن مع " IFC " يتضمن إعداد قانون تعدين، جديد يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات في مجال الثروات المعدنية وإنشاء مركز معلومات للثروة المعدنية يتضمن المعلومات التعدينية والخرائط الجيولوجية والنظام المالي في قطاع التعدين في اليمن بالإضافة إلى حصر وتقييم وإعادة صياغته وكذا إلى تطوير الخطة للتعدين وتحديث النظام المؤسسي لهيئة المساحة الجيولوجية.وأوضح السنباني: انه في نهاية أعمال المشروع سيتم تنظيم مؤتمراً دولياً لجذب الاستثمارات الأجنبية والخاصة في قطاع التعدين في اليمن" .

يذكر انه توجد نحو ١٣ شركة أجنبية تعمل في مجال التنقيب عن المعادن في اليمن حالياً في مختلف محافظات الجمهورية .

وكان الفريق الاستشاري التابع لمؤسسة التمويل الدولية برئاسة جوزيف بطاط قد ناقش مع كبار المسئولين في الحكومة والقطاع الخاص على رأسهم الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء الأسبوع الماضي مميزات استحداث مشروع تبسيط الإجـراءات لتطوير العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص للنهوض بالجانب الاستثماري.

اليمن غنية بالثروات المعدنية

يشار إلى أن الجمهورية اليمنية تمتلك فرص استثمارية واعدة خصوصاً في قطاع التعدين والذي توليه الحكومة اهتماماً كبيراً بتقديم كافة التسهيلات اللازمة والتشريعات الشفافة والمرنة ويتمتع هذا القطاع الواعد بموقع جغرافي على الطريق التجاري الرئيسي حول العالم وشريط ساحلي يمتد إلى حوالي ٢٥٠٠ كيلو متر على طول سواحل البحر الأحمر والبحر العربي مما يجعل حركة الاستيراد والتصدير مفتوحة تماماً، ويؤهل العمليات الاستثمارية لدخول الأسواق العالمية عبر الموانئ البحرية والجوية ، كما تعتبر اليمن غنية بالثروات المعدنية، بتواجد العديد من المعادن الفلزية والصناعية، وتنتشر تمعدنات الزنك والرصاص كأهم المعادن الصناعية بشكل واسع في المناطق اليمنية كما تؤكد البحوثات الاستكشافية، ويرتبط معظمها أساساً بالمنخفض التركيبي الكبير بمنخفض حوض رملة، وذلك على هيئة شقوق وجيوب في الصخور الكربونية بالإضافة إلى الكبريتيدات الكتلية ذات الأصل البركاني.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ / ٢٠١٠ استكمال المسوح الجيولوجية لليمن وإنجاز الخرائط التفصيلية للمعادن وتقييم المواقع والمكامن المعدنية والمخزون والتحقق من الجدوى الاقتصادية لهذه الثروات المحتملة والاستمرار في أعمال التنقيب وحفر مناطق التمعدنات وتحديد نماذج التعدين وبناء قاعدة بيانات وفق نظام المعلومات الجغرافية.

كما تسعى إلى تحسين طرق استغلال الخامات والأحجار وخاصة للأغراض الصناعية ووضع قواعد وضوابط لاستغلالها مع الحفاظ على البيئة ودراسة واستغلال المواد الصناعية والإنشائية وتشجيع إقامة الصناعات المعتمدة على الخامات المعدنية والإنشائية المحلية والعمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال الترويج للفرص الاستثمارية في القطاع وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة والبنية التحتية الداعمة وتصدير الخامات المعدنية والإنشائية التي يمكن استغلالها بكميات تجارية والعمل على زيادة القيمة المضافة لها من خلال إجراء عمليات تصنيعية عليها.

لتقليل المخاطر وجذب الاستثمار وسهولة اتخاذ القرار والمساهمة في إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية والإجراءات الإدارية المتبعة لمنح التراخيص لتسهيل عمل المستثمرين من أجل تحقيق الاستغلال الاقتصادي الأمثل وزيادة القيمة المضافة وتوفير فرص عمل جديدة.

وأكد السنباني إن اليمن قادرة خلال الخمس السنوات القادمة على رفد خزينة الدولة ما بين ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار سنوياً في قطاع التعدين .

وأضاف السنباني :" إن المشروع يتكون من مراجعة وتحسين للإطار القانوني

توقعات أن يرفد قطاع التعدين خزينة الدولة مليار دولار سنوياً

اليمن يمتلك فرص استثمارية واعدة في قطاع التعدين

ارتفاع إيرادات الزكاة خلال أربع سنوات إلى 91

صنعاء /سبأ :

حققت الإيرادات الزكوية خلال أربع سنوات من عمل السلطة المحلية نموا بلغ ٩١ ٪ مقارنة بسنة الأساس ٢٠٠١م.

وأشارت دراسة حديثة للإيرادات الزكوية المحصلة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥م، إلى أن الإيرادات الزكوية حققت نموا خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٣- ٢٠٠٤م نسبته ٣٦ ٪ لكل عام، فيما ارتفعت النسبة عام ٢٠٠٥م إلى ٣٧ ٪ من إجمالي الموارد المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة في عموم مديريات محافظات الجمهورية.

وبلغت الإيرادات الزكوية عام ٢٠٠٢م ثلاثة مليارات و٣٧٩ مليونا و٨١٨ ألف ريال، وارتفعت عام ٢٠٠٣م إلى ثلاثة مليارات و٩٥٧ مليونا و٧٥٧ ألف ريال ، فيما وصلت عام ٢٠٠٤م إلى أربعة مليارات و٦٤٨ مليونا و٧٢٨ ألف ريال، وقفزت عام ٢٠٠٥م إلى خمسة مليارات و٣٦٩ مليونا و٣٥٣ ألف ريال.

وقسمت الدراسة التي أعدتها وزارة الإدارة المحلية، محافظات الجمهورية من حيث نسبة النمو في الإيـرادات الزكوية المحصلة إلى مجموعتين، شملت المجموعة الأولى محافظات أمانة العاصمة، لحج، البيضاء، عمران، حضرموت، شبوة، الجوف، ذمار، أبين، الضالع، حجه، صعدة، المهرة، وريمه، والتي حققت نسبة نمو بلغت ٦٠ ٪ فأكثر.

فيما شملت المجموعة الثانية محافظات عدن، تعز، الحديدة، إب، المحويت، صنعاء، و مأرب، والتي حققت نسبة نمو تراوحت بين ١- ٥٩ ٪.

وتناولت الدراسة بالمقارنة تسعة أصناف من الزكاة شملت زكاة الحبوب، القات، الخضروات، المواشي، الباطن على مؤسسات وشركات القطاع العام والمختلط، الباطن على الأفراد، زكاة الفطر، موارد زكاة أخرى لم تسمها.

وأشارت الدراسة إلى أن ضعف التوعية الزكوية التي تبين أهمية دفع الزكاة إلى الدولة والتي تقتصر على شهر رمضان فقط نظرا لعدم وجود الاعتمادات المالية الكافية لتغطية حملة التوعية الزكوية خلال العام، مثلت ابرز المعوقات والصعوبات التي حالت دون التحصيل الامثل للإيرادات الزكوية رغم النمو الذي تحقق في تلك الإيرادات خلال السنوات الأربع.

كما أوردت الدراسة مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون التحصيل الامثل للواجبات الزكوية، منها ضعف دور مكاتب الأوقاف والإرشاد في توعية المواطنين بأهمية دفع الزكاة إلى الدولة عن طريق خطباء المساجد رغم التعميم لهم بذلك من قبل وزارة الأوقاف ، إلى جانب عدم توفر المخصصات المالية الكافية للإدارات العامة للواجبات الزكوية وإدارات التحصيل في المديريات لقيامهم بعملية الحصر والتحصيل لكافة الأنواع الزكوية، وعدم التزام بعض إدارات تحصيل الواجبات الزكوية بالمديريات تحصيل الزكاة في مواعيدها المحددة، بالإضافة إلى ضعف عملية الإشراف والرقابة على عملية التحصيل للإيرادات الزكوية في بعض مديريات محافظات الجمهورية من قبل أعضاء المجالس المحلية والجهات ذات العلاقة المنوط بها عملية الإشراف والرقابة.

وطرحت الدراسة مجموعة من التوصيات للارتقاء بعملية تحصيل الموارد الزكوية أبرزها أن يعتمد كفاءة تحصيل الموارد الزكوية معيارا من معايير تقييم أداء مدراء عموم المديريات رؤساء المجالس المحلية أثناء عملية التقييم السنوي من قبل الوزارة خاصة أن إدارة تحصيل الواجبات من الإدارات التابعة لديوان عام المديرية، إلى جانب التنسيق مع محافظي المحافظات ورؤساء المجالس المحلية و وزارة المالية لدراسة أوضاع الإدارات العامة للواجبات الزكوية والإدارات الفرعية التابعة لها لمعرفة ما تتطلبه الإدارات من اعتمادات مالية وما تحتاجه من تأثيث ووسائل نقل وغيره والعمل على معالجة ذلك في موازنة العام المقبل ٢٠٠٨م.

كما أوصت الدراسة بإلزام قيادات المحافظات بعدم تعيين مدراء إدارات التحصيل أو أمناء الصناديق في المديريات إلا بعد توفر كافة الشروط القانونية واخذ الضمانات التجارية اللازمة وفقا للقوانين والنظم النافذة، إلى جانب إلزام مكاتب الأوقاف والإرشاد القيام بدورهم الديني والوطني بتوعية المواطنين وحثهم على دفع زكاة أموالهم للدولة باعتبارها الولي الشرعي وذلك عبر خطباء المساجد .

بالتنسيق مع المؤسسة الاقتصادية اليمنية

مركز لبيع القمح بمحافظة صنعاء بـ 3700 ريال للكيس

صنعاء /٢٦ سبتمبرنت :

أوضح الاخ /عبد الباسط الكميم مدير مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة صنعاء أن المكتب خصص مركزا رئيسيا لبيع القمح للمواطنين من مديريات المحافظة وبالأسعار المناسبة وقال لـ٢٦سبتمبرنت إن المكتب وبالتنسيق مع المؤسسة الاقتصادية اليمنية سيتيح للمواطنين بالحصول على مادة القمح من المكتب وبسعر ٣٧٠٠للكيس الواحد لافتا الى ان الكمية الحالية تبلغ ٤٠٠كيس من مادة القمح موجودة في مخازن المكتب ومتاحة لاي مواطن بالسعر المحدد مسبقا من قبل المؤسسة اليمنية

استقبال عدد من السفن التجارية بميناء الحديدة

الحديدة

الحديدة / سبأ :

استقبل ميناء الحديدة خلال الخمس الأيام الماضية ١٢ سفينة تجارية تحمل على متنها ١٠٥ آلاف و٣٥٦ طن من النفط والخشب والصويا والقمح والمازوت بالإضافة إلي عدد من حاويات بضائع متنوعة .

وأفاد تقرير صادر عن مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه أن السفينتين / سي انجل/ و/ دوكين وان / تحملان ١٤ ألف و٢٠٠ طن من النفط ، والسفينة / ميلو بين / تحمل ٣١ ألف و٧٦٤ طن من الصويا والسفينة / بلي سكي / تحمل ألفين و٩٧٢ طن من الخشب الأبيض .

فيما تحمل السفينتان/ نفط يمن ١١ ونفط يمن ١٩ / ١٨ ألف و٥١٩ طن من النفط والسفينة / تجريس / تحمل ٣٧ الف و٩٠١ طن من القمح والسفينة / رامي جوي/ تحمل ٣ الاف طن من المازوت ..

وأوضح التقرير أن السفينتين / تيجر ويف/ و/ سنج ين هي / تحملان ٥٢٠ حاوية تحوي بضائع متنوعة فيما تحمل السفينتان / كوتا و يريز/ و/ أم سي أس مانيل / ٦٥٨ حاوية بضائع متنوعة .

وعلى نفسه الصعيد استقبل ميناء المخا خلال الخمس الأيام الماضية خمس سفن تجارية تحمل على متنها ١٠ الاف و٢٠١ طن من والديزل والمازوت بالإضافة إلى ١٢ الف و٢٧٢ رؤوس مواشي .

كما استقبل ميناء الصليف ثلاث سفن تجارية تحمل على متنها ١١٤ الف و٣٨٣ طن من القمح .

الزكاة تعد أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي لايعتمد على الصدقات الفردية التطوعية فبادر أخي المسلم بدفع الزكاة إلى إدارة تحصيل الواجبات الزكوية لوحدتك الإدارية